

أحكام المحافظة على الذوق العام  
بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي  
(دراسة تأصيلية)

د. فيصل بن عبدالرحمن سعد الشدي

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية  
بكلية التربية جامعة سطاتم بن عبدالعزيز

**TU**

جامعة الطائف  
TAIF UNIVERSITY



## المخلص

موضوع البحث: أحكام المحافظة على الذوق العام بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي - دراسة تأصيلية - .

الهدف العام للبحث: دراسة أحكام المحافظة على الذوق العام بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي تأصيلاً لكل منهما، وإجراء المقارنة بينهما.

أهم النتائج: يتوافق النظام السعودي مع الفقه الإسلامي في مراعاة الذوق العام، والتزام آدابه، وبالأخص احترام القيم والعادات، في الأماكن العامة، ولكل من يرتادها.

كما يتوافقان في المنع من مخالفات الذوق العام من ألبسة، أو عبارات، وفي تحريم الإيذاء، والإضرار، والترويع، أو تعريض الآخرين للأخطار.

كما يتماشى النظام السعودي مع الشريعة الإسلامية في تصنيف مخالفات الذوق العام لدرجات، وتقدير العقوبة المستحقة لكل درجة .

كما أتاح النظام السعودي التظلم من قرار العقوبة على مخالفة الذوق العام.

وذلك تماشياً مع الشريعة الإسلامية وتحقيقاً للعدل.

أهم التوصيات: قياس أثر تطبيق هذه اللائحة في المجتمع السعودي في الحد من المظاهر السلبية المخالفة لللائحة الذوق العام.



## Abstract

Research Topic: Provisions of maintaining public decency between Islamic Jurisprudence (Fiqh) and Saudi system Ancillary study

Research General Objective: Studying Provisions of maintaining public decency between Islamic Jurisprudence (Fiqh) and Saudi system

Main Results: Islamic jurisprudence and the Saudi system harmonize with the idea of maintaining public decency and commitment to its morals, in particular, respecting values and customs of public places as well as their visitors. They are also harmonizing in preventing the violations of public decency in terms of clothing or phrases, as well as the prohibition of abuse, harm, intimidation, or exposing others to dangers.

- The Saudi system is also harmonizing with Islamic law in classifying violations of public decency to degrees, and every degree is estimated for a reasonable penalty.
- The Saudi system allowed appealing against the penalty of violating public decency, in accordance with Islamic law and to achieve justice.
- Measuring the effect of applying these regulations to the Saudi Community in terms of lessening the negative acts that violate the regulations of Public decency.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إله الأولين والآخرين، وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله المصطفى الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد جاء الإسلام العظيم ديناً هادياً للبشرية، راقياً بأخلاق الإنسانية، موافقاً للذوق السليم، زاكياً بصاحبه في أخلاقه وأقواله وأفعاله، محافظاً على بيئته المجتمعية، حارساً لمظاهره وميادينه وأماكنه العامة من آفات الضرر، أو ما يسوء الأخلاق ويشوبها بالكدر؛ ولذا كان الذوق العام بأدابه وسلوكاته أمراً معظماً في شريعة الله، إذ هي تعبر عن قيم المجتمع وهويته ومبادئه فكم هي نصوص القرآن والسنة التي حفلت بذلك حثاً وتأكيداً، وتقويماً وتسيدياً، وتحذيراً بما يخالفها وتديداً.

ومعلوم أن هذه البلاد المباركة المملكة العربية السعودية قامت على الكتاب والسنة، وتستمد أنظمتها من وحيهما وتعاليمهما، ولحاجة المجتمع إلى تمييز الذوق العام في أماكنه، وميادينه العامة بالذكر والتبويه، والاهتمام والتنويه؛ لذا، صدرت لائحة المحافظة على الذوق العام مؤخراً في ١٤٤٠هـ/٨/٤<sup>(١)</sup>.

كما، صدر تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام، والغرامة المحددة لكل منها في ١٤٤١هـ/١/٢٩<sup>(٢)</sup>؛ مما دعاني لدراسة هذه اللائحة ومقارنتها بالفقه الإسلامي مبيناً أوجه التشابه بينهما، ولا ريب فاللائحة استمدادها من وحي الكتاب والسنة، معملاً فيها السياسة الشرعية التي لا تعارض الشريعة الإسلامية وتحقق المصالح وتدفع المفساد؛ ولذا جاء موضوع هذا البحث: أحكام المحافظة على الذوق العام بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي - دراسة تأصيلية -.

### مشكلة البحث:

نظراً لحدوث بعض المظاهر السلبية في الأماكن والميادين العامة مما يتنافى مع قيم المجتمع المسلم وسلوكاته الحسنه وعاداته وأعرافه الأصيلة؛ كانت الحاجة لدراسة هذه المظاهر ببيان الموقف الشرعي، والموقف النظامي منها، وكيف عالج الفقه الإسلامي والنظام السعودي ذلك منعاً ومعاقبة لمن يخالف؟

وبيان الضوابط الشرعية والنظامية التي تضبط سلوكات المجتمع وأدابه في الأماكن العامة.

(١) انظر: في المرفقات رقم (١)، ص ٣٦.

(٢) انظر: في المرفقات رقم (٢)، ص ٣٨.

## أسئلة البحث:

- ١- ما تعريف الذوق العام؟
- ٢- ما نطاق التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي؟
- ٣- ما واجبات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي؟
- ٤- ما مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي؟
- ٥- ما عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي؟
- ٦- كيف يكون التظلم من قرارات عقوبات مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي؟

## أهداف البحث:

- ١- تعريف الذوق العام.
- ٢- تحديد نطاق التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
- ٣- بيان واجبات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
- ٤- بيان مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
- ٥- بيان عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
- ٦- بيان كيفية التظلم من قرارات عقوبات مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.

## الدراسات السابقة:

لم أقف من خلال بحثي على دراسة سابقة في أحكام المحافظة على الذوق العام بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي؛ وذلك لحدثة صدور لائحة المحافظة على الذوق العام، وتصنيف مخالفاتها.

ولكن هناك دراسات عديدة في الذوق العام منها:

- ١- دراسة بعنوان: حماية الآداب العامة من خلال الضبط الإداري - دراسة مقارنة - رسالة ماجستير في السياسة الشرعية في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للباحث عبدالرحمن بن محمد بن سيف للعام الدراسي ١٤٢٩-١٤٣٠هـ، وقد تطرق فيها الباحث للآتي:
  - مفهوم حماية الآداب العامة والضبط الإداري وعلاقته الآداب العامة بمنظومة الأخلاق الإسلامية.
  - علاقة الآداب العامة بالضبط الإداري في الفقه والنظام.
  - نطاق حماية الآداب في النظام والشريعة الإسلامية.



- وسائل حماية الآداب العامة في الضبط الإداري.
- ٢- دراسة بعنوان: معالم الذوق والرقي من خلال تعاليم السنة النبوية، وهو بحث الدكتور محمد سيد شحاته أستاذ الحديث المشارك بكلية التربية بالزلفي، وقد تكلم فيه الباحث عن الآتي:
  - أهم آداب الذوق الواجب اتباعها في العبادة.
  - أهم آداب الذوق في التعامل في المنزل.
  - أهم آداب الذوق الواجب اتباعها في التعامل مع الآخرين، وفي الحياة اليومية.
  - تشكيل شخصية المسلم من خلال الذوق في السنة النبوية.
- وظاهر الفرق بين دراستي وكلتا الدراستين؛ فالأولى تكلمت عن مقارنة في الآداب العامة بين الفقه والنظام السعودي، وهذا كان قبل، صدور لائحة المحافظة على الذوق العام، بينما دراستي مقارنة بها مع الفقه الإسلامي، ثم إن الآداب العامة في هذه الدراسة لم تتطرق إلا لبعض واجبات الذوق العام التي جاءت اللائحة بالمحافظة عليها.

والدراسة الثانية هي دراسة تأصيلية في السنة النبوية فحسب، وتكلمت عن جوانب كثير منها ليس محل دراستي، إضافة إلى ذلك وهو المهم أن دراستي مقارنة بلائحة المحافظة على الذوق العام التي، صدرت حديثاً.

### منهج البحث:

المنهج الاستقرائي؛ وذلك بالاستقراء لمصادر الموضوع، وبيان المصدر الفقهي والنظامي في كل مسألة، ثم المنهج المقارن بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي ووجه التوافق بينهما، وبيان هل ثمة اختلاف أو لا؟.

### إجراءات البحث:

- سلوك المنهج الاستقرائي لأحكام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي.
- بيان أقسام اللوائح نظاماً، وبيان تصنيف لائحة النظام محل دراستي.
- تقسيم البحث حسب ذكر مفرداته ومواده في النظام السعودي.
- بيان المستند الفقهي لكل مفردة من مفردات المحافظة على الذوق العام.
- بيان المستند النظامي لكل مفردة من مفردات المحافظة على الذوق العام.

- المقارنة بين المستند الفقهي، والمستند النظامي في ذلك.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقم الآية في المتن، وكتابتها بالرسم العثماني.
- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها، مع ذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة، ورقم الحديث، أو الأثر، إن كان مدوناً في المصدر، فإن كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما، يكتفي بذلك للحكم بصحته، وإلا فيخرج من المصادر الأخرى، مع ذكر ما قاله أهل الشأن في درجته.
- شرح المفردات اللغوية الغريبة، والمصطلحات الفقهية الغريبة.
- التعريف بترجمة قصيرة للأعلام غير المتداول ذكرهم في كتب الفقه والحديث، وأعرضت كثيراً عن غيرهم؛ لأن بحوثاً كثيرة عرفت بهم لكثرة ذكرهم في البحوث العلمية.
- ذكر الخاتمة مشتملة على النتائج والتوصيات.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

### حدود البحث:

أحكام المحافظة على الذوق العام حسب ورودها في لائحة المحافظة على الذوق العام، الصادرة من مجلس الوزراء السعودي، بتاريخ ١٤٤١/٨/٤هـ، ومضافاً إليها تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام، والغرامة المحددة لكل منها، الصادرة بقرار من وزير الداخلية، بتاريخ ١٤٤١/١/٢٩هـ، وبيان تأصيلها الفقهي، والمقارنة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي في ذلك.

وخطة البحث تتكون من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وتفصيلها كما يلي:

### تمهيد (التعريف بمصطلحات البحث):

- أولاً: تعريف اللائحة
- ثانياً: تعريف المحافظة
- ثالثاً: تعريف الذوق العام
- رابعاً: تعريف الأماكن العامة



- المبحث الأول: نطاق التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الأول: مكان التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الثاني: أشخاص المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المبحث الثاني: واجبات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الأول: احترام القيم في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الثاني: احترام العادات والتقاليد والثقافة السائدة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المبحث الثالث: مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الأول: مخالفة الزي واللباس المسيئة للذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الثاني: مخالفة الكتابة غير المرخصة على جدران المكان العام ووسائل النقل في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الثالث: مخالفة الاعتداء على مرئياتي المكان العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المبحث الرابع: عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام والتظلم منها في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الأول: عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- المطلب الثاني: التظلم من قرار عقوبات المخالفة للمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي
- النتائج
- التوصيات
- المرفقات
- المراجع

## تمهيد

### (التعريف بمصطلحات البحث)

#### أولاً: تعريف اللائحة

- اللائحة لغة: لائحة مفرد: من لاح يلوح جمعها لوائح، وهي الأشياء الواضحة البارزة التي تبصر الرجل في الأمر<sup>(١)</sup>.
- اللائحة اصطلاحاً: مجموعة من المواد توضع لتنظيم العمل في هيئة، أو مصلحة، أو مؤسسة، «لائحة تنفيذية- لوائح قانونية- لائحة السفر»<sup>(٢)</sup>.
- وتنقسم اللوائح في النظام السعودي إلى ثلاثة أنواع، هي:

#### ١- اللوائح التنفيذية:

وهي التي تقوم بإصدارها السلطة التنفيذية، لبيان كيفية تطبيق الأنظمة الصادرة.

#### ٢- اللوائح التنظيمية:

هي اللوائح التي تُوضع لتنظيم عمل المرافق العامة، كاللوائح التي توضع لتنظيم سير العمل في الإدارات، والمصالح الحكومية.

#### ٣- لوائح الضبط الإداري:

وتُوضع بقصد ضبط كيفية ممارسة الأفراد لحقوقهم وحررياتهم؛ وذلك لحماية النظام العام في الدولة من أمن عام، وصحة عامة، وسكينة عامة، وآداب عامة وغيرها، كلوائح المرور وما شابه<sup>(٣)</sup>.

ومحل دراستي في هذا البحث هي لائحة المحافظة على الذوق العام، وهي من لوائح الضبط الإداري التي تهدف إلى تحقيق: السكينة والآداب العامة بين أفراد المجتمع.

(١) انظر: تاج العروس مادة لوح ١٠٤-١٠٦/٧، المعجم الوسيط ٢/٨٤٥.

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة: لوح ٢/٢٠٤٥، معجم لغة الفقهاء، ص ٢٨٧.

(٣) انظر: المدخل للأنظمة والحقوق في المملكة العربية السعودية، ص ٤٧، سن التشريعات في المملكة العربية السعودية، مقال قانوني، لحسن الخطيب، الموقع الرسمي لمؤسسة تحت المجر برابط:

<https://www.almjhar.com/ar-sy/ArtView/1350/65094/>.

## ثانياً: تعريف المحافظة

المحافظة لغة: من حَفِظَ، والحفظ مراعاة الشيء، وقلة الغفلة في الأمور والكلام، والتيقظ من السقطات<sup>(١)</sup>.

## ثالثاً: تعريف الذوق العام

**الذوق لغة:** من ذقت الشيء إذا تطعمته، ومن المجاز ذقت الناس ووزنتهم<sup>(٢)</sup>.

وهو آداب السلوك التي تقتضي معرفة ما هو لائق، أو مناسب في موقف اجتماعي معين، يقال: حسن الذوق: ذو ذوق، وقليل الذوق: خشن المعاملة<sup>(٣)</sup>.

وتعريف الذوق العام كما عرفه المنظم السعودي هو: «مجموعة السلوكيات، والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع، ومبادئه، وهويته، بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم»<sup>(٤)»(٥)</sup>.

## رابعاً: تعريف الأماكن العامة

تعريف الأماكن لغة: المكان: اشتقاقه من كان يكون، فلما كثرت، صارت الميم كأنها أصلية، فجمع على أمكنة وأمكنة جمع مكان، والمكان هو موضع الشيء<sup>(٦)</sup>.

وتعريف الأماكن العامة كما عرفها المنظم السعودي هي: «الأماكن التي يرتادها عامة الناس، سواء كان مجاناً، أو بدفع مقابل مادي من الأسواق، والفضائق، والمجمعات التجارية، والمطاعم، والمتاحف، والمقاهي، ودور السينما، والمسارح، والملاعب، ودور العرض، والحدائق، والطرق والأندية، والمنشآت الطبية والتعليمية، والمتنزهات، والممرات، والشواطئ، ووسائل النقل المختلفة، والمعارض، ونحو ذلك»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: مقاييس اللغة، مادة: حفظ ٢/٨٧، تاج العروس، مادة: حفظ ٢٠/٢٢١.

(٢) انظر: جمهرة اللغة، مادة: ذقو ٢/٧٠٠، أساس البلاغة، مادة: حفظ ١/٣٢٠.

(٣) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة: ذوق ١/٨٢٠.

(٤) انظر: النظام الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

(٥) الفقرة ثانياً من المادة (الأولى) من لائحة المحافظة على الذوق العام من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت برابط <https://www.boe.gov.sa/ar>، انظر: المرفق رقم (١)، ص ٣٦.

(٦) انظر: العين، مادة: كون ٥/٤١٠، المحكم لابن سيده، مادة: مكن ٧/٧١.

(٧) الفقرة ثالثاً من المادة (الأولى) من لائحة المحافظة على الذوق العام من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

## المبحث الأول

### نطاق التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي نطاق التزام المحافظة على الذوق العام من حيث المكان والأشخاص في الفقه الإسلامي والنظام السعودي في مطلبين متتابعين على النحو التالي:

المطلب الأول: مكان التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي نطاق التزام المحافظة على الذوق العام من حيث المكان في الفقه الإسلامي والنظام السعودي في فرعين متتابعين على النحو التالي:

الفرع الأول: مكان التزام المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي

جاء القرآن الكريم ببيان آداب الذوق العام في الأماكن العامة التي يرتادها الناس، ويسلكون طرقها، ففي السير في الطريق والتزام آدابه بعدم السير سير المختالين المتكبرين. ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ۚ إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

وفي المشي بالهون بسكينة وتواضع ووقار: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وفي الاعتدال بالسير، وخفض الصوت، وعدم الصراخ والضوضاء:

﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

و الأصل في الشريعة الإسلامية المنع من الجلوس في الطرقات، فإن كان لا بد فجعلت للطريق آداباً، وجعلت هذه الآداب حقوقاً واجبة يترتب عليها الثواب والعقاب، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: قال: «فإذا أبيتهم إلا المجالس فأعطوا الطريق حقها»، قالوا: وما حق الطريق؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر»<sup>(١)</sup> وفي رواية «وحسن الكلام»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في، صحيحه كتاب المظالم باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات ٢/٨٧٠ برقم ٢٣٣٣.

(٢) أخرجه مسلم في، صحيحه كتاب المظالم باب من حق الجلوس على الطريق رد السلام ٧/٢ برقم ٥٧٧٢.

والمجالس هي مجامع العامة وقد جاءت الشريعة الإسلامية ببيان الذوق الرفيع فيها. ﴿كَتَابُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١]، فإفساح المؤمنين بعضهم لبعض، وانصرفهم إذا قيل لهم انصرفوا هي من تفاصيل أدبيات الذوق العام التي جاء القرآن الكريم بها في آيات تتلى، ناهيك عن آداب المجلس الأخرى التي جاءت السنة بها من السلام، وعدم تخطي الرقاب وغيرها (١).

وفي أمر الأسواق، ومجامع الإتجار، جاء الحث على ترك الخصومات، والمنازعات واللفظ ورفع الأصوات، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلنى منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم - ثلاثاً - وإياكم وهيئات الأسواق» (٢).

وفي شأن الحدائق، والأشجار الظليلة، والمنتزهات، وموارد الماء، جاءت الشريعة الإسلامية بمراعاة الذوق العام فيها، واجتنب تلويثها، فقد روى معاذ بن جبل رضي الله عنه قال ﷺ: «اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل» (٣).

فالنصوص السابق ذكرها، وغيرها مما جاءت به الشريعة الإسلامية، والحديث يطول بذكرها، تبين بكل جلاء أن التزام الآداب، والمحافظة على الذوق العام متأكد في الأماكن العامة التي يتواجد فيها الناس.

### الفرع الثاني: مكان التزام المحافظة على الذوق العام في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الأولى على أن الأماكن العامة التي يتم فيها تطبيق هذه اللائحة ومحاسبة المخالفين لها هي: «الأماكن التي يرتادها عامة الناس سواء كان مجاناً أو بدفع مقابل مادي من الأسواق، وال فنادق، والمجمعات التجارية، والمطاعم، والمتاحف، والمقاهي، ودور السينما، والمسارح، والملاعب، ودور العرض، والحدائق والطرق والأندية، والمنشآت الطبية والتعليمية، والمنتزهات، والممرات، والشواطئ، ووسائل النقل المختلفة، والمعارض، ونحو ذلك».

(١) انظر: الإسلام والذوق العام، ص ٢٢-٤٥.

(٢) أخرجه مسلم في، صحيحه كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها ٢/٣٠ برقم ١٠٠٢

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الطهارة باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها ١/٧ برقم ٢٦، وابن ماجه في سننه أبواب الطهارة وسننها باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق ١/٢١٨ برقم ٢٢٨، وأشار ابن حجر إلى أن تصحيح الحديث فيه نظر، انظر: تلخيص الحبير ١/٣٠٨ برقم ١٢٢، وحسنه الألباني انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود ١/٢ برقم ٢٦.

واللائحة بهذا النص تستند إلى الشريعة الإسلامية التي نادت بمراعاة الذوق العام، والتزام أدايه في الأماكن العامة من طرقات الناس، ومجالسهم، وأسواقهم، ومنتزهاتهم ونحوها.

وما ذكر في نص النظام السعودي هو للتمثيل على الأماكن العامة، وليس للحصر؛ إذ كلمة (ونحو ذلك) في آخر المادة تدل على أنها أكثر من ذلك.

ولعل ما ذكر من الأمثلة العامة في نص المادة هو مما يكثر ارتياد الناس له، ومما تكثر فيه مخالفات الذوق العام، فحسن بذلك النص عليها.

## المطلب الثاني: أشخاص المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول بالتحديد فيما يلي الأشخاص المخاطبين بأحكام الالتزام بالمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي في فرعين متتابعين على النحو التالي:

### الفرع الأول: أشخاص المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي

الخطاب في مراعاة الذوق العام، والتزام آدابه في الأماكن العامة جاء في الشريعة الإسلامية عاماً لكل من يرتاد هذه الأماكن كما سبق ذكره من نصوص.

ولاشك أن المحاسبة والمؤاخظة الشرعية هي في حق كل مكلف، وهو البالغ العاقل، كما دلت عليه النصوص الشرعية الحاكمة على تصرفات الأشخاص كلها، فقد جاء عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»<sup>(١)</sup>.

ولكن الشريعة الإسلامية جاءت بالنهي عن الضرر والمضارة، فأولياء غير المكلفين مأمورين شرعاً بواجب الولاية قدر استطاعتهم بدفع ضرر الصغار، والمجانين، الذين هم تحت ولايتهم فلا يؤذوا الناس مما يعد مخالفة للذوق العام.

### الفرع الثاني: أشخاص المحافظة على الذوق العام في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الثالثة على أنه: «يجب على كل من يكون في مكان عام احترام القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المملكة»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا النص اتضح أن المنظم أوجب المحافظة على الذوق العام على كل المتواجدين في الأماكن العامة، وبهذا فهي تشمل المكلفين من البالغين العاقلين، وتشمل غير المكلفين بأن يأخذ على أيديهم أوليائهم المسؤولين عن حفظهم شرعاً ونظاماً، وبهذا نجد أن المادة اتسقت مع الشريعة الإسلامية التي عممت خطاباتها في التزام الذوق العام وآدابه في الأماكن العامة<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أبوداود في سننه كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً فيها ٤/١٤١ برقم ٤٤٠٣، والنسائي عن عائشة رضي الله عنها كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ٦/١٥٦ برقم ٢٤٣٢، وابن ماجه في سننه أبواب الطلاق وسُننها باب طلاق المكره والناسي ٣/١٩٩ برقم ٢٠٤٢، وصححه النووي في خلاصة الأحكام ١/٢٥٠ برقم ٦٧٩، وصححه الألباني انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود ١/٢ برقم ٤٤٠٣.

(٢) المادة (الثالثة) من لائحة المحافظة على الذوق العام من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

(٣) انظر: القيم الإسلامية في التعليم وأثرها على المجتمع - دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتا غونغ - المجلد التاسع، ص ٢٢٧.



## المبحث الثاني

### واجبات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

تتمثل واجبات المحافظة على الذوق العام طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام السعودي في احترام القيم، والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع، وذلك على التفصيل التالي:

#### المطلب الأول: احترام القيم في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي واجب احترام القيم في الفقه الإسلامي والنظام السعودي في فرعين متتابعين على النحو التالي:

##### الفرع الأول: احترام القيم في الفقه الإسلامي

القيم هي: «مجموعة الأخلاق التي تصنع نسيج الشخصية الإسلامية، وتجعلها متكاملة، قادرة على التفاعل الحي مع المجتمع، وعلى التوافق مع أعضائه، وعلى العمل من أجل النفس، والأسرة، والعقيدة»<sup>(١)</sup>، ولذا جاءت النصوص الشرعية تعظم دين الإسلام، وهو أصل القيم، وتعظم مصدر القيم في الإسلام وهما: الكتاب والسنة، ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِنَائِتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْفُونَ﴾ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وجاءت النصوص كذلك بإبراز قيم الإسلام والحث عليها، فقد جاء الحث على العدل، والإحسان، وصلة ذوي القربى، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، كما جاءت سورة من القرآن الكريم باسم الشورى دلالة على عظم هذه القيمة، وجاءت المساواة وفق الإسلام، فلا تمايز بين جنس وجنس، ولا عنصرية إنما هو كما ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

(١) المدخل إلى القيم الإسلامية، قميحة، ص ٤١.



وجاءت النصوص بالولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن نَنزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومن طاعة أولي الأمر احترام الأنظمة التي يأمرهم بها مما لا يتعارض مع شرع الله؛ وذلك تحقيقاً لمصالح انتظام حياة الناس.

وجاءت الشريعة الإسلامية بحب الوطن، وقرنته بحب النفس، وتلك فطرة الله فطر الناس عليها، بأن يحبوا منازلهم، وأوطانهم.

﴿وَلَوْ أَنَا كُنْبَنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا﴾ [النساء: ٦٦].

كيف إذا كان هذا الوطن هو موئل الإسلام ومنه انطلق نوره؟! وهي بلادنا المباركة المملكة العربية السعودية، فالاعتزاز بها وبتاريخها هو اعتزاز بالإسلام، وداره الأولى.

كما جاءت الشريعة الإسلامية حاتة على الاعتصام بحبل الله، وعدم التفرق، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وجاءت كذلك أمرة بالتعاون على البر والتقوى، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا مُجَلُوعًا شَعْبِيرًا وَلَا أَلْسِنَةً حَرْمًا وَلَا أُهْدَى وَلَا أَلْقَانِدًا وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْبَغُونَ فَضُلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ أَنْ صَدُّوا عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

وجاءت تشريعات الزكاة، والصدقة، وإغاثة الملهوف، وقضاء الحوائج، وولاية اليتامى وغيرها؛ تعميقاً لقيمة التكافل.

وجاءت النصوص حاتة على قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلته من صفات المؤمنين الأولى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ ءَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١].

كما جاءت الشريعة الإسلامية بالأمر بالدعوة إلى الله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ  
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ  
بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

ومن القيم التي حفظتها الشريعة الإسلامية قيمة المحافظة على تراث المسلمين؛ إذ المحافظة عليه هو حفظ لدين المسلمين وعلومهم وفقههم.

كما جاءت الشريعة الإسلامية بتعظيم قيمة المحافظة على البيئة ففي إحيائها قال ﷺ: «ما من  
مُسْلِمٍ يَغْرُسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ، صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، وفي تلويثها جاء الوعيد قال ﷺ: «اتقوا اللعانين،  
قالوا: وما اللعانين يارسول الله؟ قال: الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم»<sup>(٢)</sup>.

وجاءت الشريعة الإسلامية أيضاً بتعظيم قيمة الأمن، والمحافظة عليه؛ ولذا شرع الجهاد، وشرعت  
الحدود، والقصاص، والتعزيرات، وشرعت طاعة ولي الأمر، واجتماع الكلمة وغيرها، كلها للمحافظة  
على الأمن.

وجاءت الشريعة الإسلامية بالبر للآخرين، ومعاملتهم بالعدل ولو كانوا كفاراً؛ تحصيلاً للمصالح؛  
ودفعاً للمفاسد؛ وترغيباً في الإسلام.

﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ  
يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المتحنة: ٨].

كما جاءت الشريعة الإسلامية بحماية حقوق الإنسان، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ  
وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٠].

ومن تكريمه حفظ حقوقه وحمايتها، وقد تضافرت النصوص الشرعية على تحريم عرضه، ودمه،  
وماله، ولو كان كافراً إذا لم يكن محارباً.

وجاءت الشريعة الإسلامية بالحث على الكلمة الطيبة والتزامها ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي  
إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِالْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا  
لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ  
مُعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣].

(١) أخرجه مسلم في، صحيحه كتاب المساقاة باب فضل الغرس والزرع ٣/١١٨٨ برقم ١٥٥٢.

(٢) أخرجه مسلم في، صحيحه كتاب الطهارة باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال ١/٢٢٦ برقم ٢٦٩.

وبينت الشريعة الإسلامية حرمة التجسس ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَحْتَبِنُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

وأوجبت الشريعة الإسلامية قيمة التزام المقيمين في بلاد الإسلام بأنظمتها ومراعاة قيمها، فقد كتب النبي ﷺ إلى أهل نجران يمنعه من الربا، والربا محرم في ديانتهم كما هو محرم في ديننا ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ ءَمَوالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٦١].

### الفرع الثاني: احترام القيم في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الثالثة بقوله: «يجب على كل من يكون في مكان عام: احترام القيم، والعادات، والتقاليد، والثقافة السائدة في المملكة».

كما نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الأولى على تعريف الذوق العام بأنه: «مجموعة السلوكيات، والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع، ومبادئه، وهويته، بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم».

وعند الرجوع للنظام الأساسي للحكم السعودي نجد أن قيم المجتمع، ومبادئه، وهويته التي تعبر عنها سلوكيات وآداب الذوق العام قد جاء النص عليها في عدة مواد، وخلصتها كالتالي:

- الدين الإسلامي، والكتاب والسنة، واللغة العربية.
- العدل، والشورى، والمساواة وفق الشريعة الإسلامية الإسلامية.
- العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر.
- احترام الأنظمة وتفيدها، وحب الوطن، والاعتزاز به وتاريخه المجيد.
- اعتصام أفراد المجتمع بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم.
- الوحدة الوطنية، ونبذ ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.
- تطبيق الشريعة الإسلامية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بالدعوة إلى الله.

- صون التراث الإسلامي والعربي.
- المحافظة على البيئة وحمايتها، ومنع التلوث عنها.
- المحافظة على الأمن.
- تضامن الأمة العربية والإسلامية، وتوحيد الكلمة، وتقوية علاقة المملكة بالدول الصديقة.
- حماية حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية الإسلامية.
- التزام الكلمة الطيبة، وأنظمة الدولة في جميع وسائل التعبير إعلاماً ونشراً وغيره؛ مما يسهم في في تثقيف الأمة، ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة، وعلاقاتها العامة، أو يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه.
- منع المصادرة أو التأخير أو الاطلاع، أو الاستماع على المراسلات وغيرها من وسائل الاتصال إلا في الحالات التي يبينها النظام.
- التزام المقيمين في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، ومُراعاة قيم المجتمع السعودي، واحترام تقاليده ومشاعره<sup>(١)</sup>.

وهذه القيم التي نص عليها النظام مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد جاءت النصوص في الكتاب والسنة بالترغيب فيها والحث عليها، وقد جاء ذكر عدد من هذه النصوص في المطلب السابق، مما يبين أن النظام وافق الشريعة الإسلامية في تعظيم هذه القيم والترغيب في المحافظة عليها.

(١) انظر: المواد التالية (الأولى، والثامنة، والتاسعة، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والرابعة والعشرون، والخامسة والعشرون، والسادسة والعشرون، والتاسعة والعشرون، والثانية والثلاثون والسادسة والثلاثون، والتاسعة والثلاثون، والأربعون، والواحدة والأربعون) من النظام الأساسي للحكم من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

## المطلب الثاني: احترام العادات والتقاليد والثقافة السائدة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي بيان المقصود بالعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع، وواجب احترامها في الفقه الإسلامي والنظام السعودي وفقاً للتقسيم التالي:

### الفرع الأول: تعريف العادات والتقاليد والثقافة السائدة

العادات هي: جمع عادة، والعادة هي: «عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطبائع السليمة»<sup>(١)</sup>.

والتقاليد هي: سُنن موروثية، وأعراف متناقلة، يقلد فيها الخلف السلف<sup>(٢)</sup>.

والثقافة السائدة هي الثقافة الشعبية وهي: «الثقافة التي تميز الشعب، والمجتمع الشعبي، وتتصف بامتثالها للتقاليد، والأشكال التنظيمية الأساسية»<sup>(٣)</sup>.

### الفرع الثاني: احترام العادات والتقاليد والثقافة السائدة في الفقه الإسلامي

جاء الإسلام باعتبار العادة والعرف؛ ولذا أرجع في عدد من تقادير أحكامه إلى ما اعتاده الناس، وتعارفوا عليه، بحكم تغير الأعراف حسب الزمان والمكان.

قال الله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاكَ إِنَّا نَرْهَمُ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلهًا وَحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، إذ جعل - سبحانه - الحاكم على مقدار رزق وكسوة المولود هو العرف اعتباراً بحال الزوجين عسراً ويسراً<sup>(٤)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٩.

(٢) انظر: معجم الصواب اللغوي ١/٢٤٩، المعجم الوسيط ٢/٧٥٤.

(٣) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة: ثقف ١/٣١٨.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٥/٤٤، أحكام القرآن للجصاص ٢/١٠٥.

ويقول ﷺ: «من أحميا أرضاً ميتة فهي له»<sup>(١)</sup>، ولم يرد حديث يبين كيفية الإحياء، فكان مرد ذلك للعرف<sup>(٢)</sup>. ومن المعلوم من سيرة الرسول ﷺ أنه كان يوافق عادة العرب في كثير من أمور حياته ما لم تخالف الشرع<sup>(٣)</sup>، بل لم يقتصر ﷺ على الموافقة فحسب، فقد أيد بعض العادات والتقاليد التي تحث على مبادئ فاضلة وقيم سامية، مع تهذيبها وفق الإسلام، ومن ذلك: حق الجار، وإكرام الضيف، ومساعدة الفقراء، ونجدة المحتاج، ومساعدة الغريب.

كما أنه ﷺ حارب العادات، والتقاليد الضالة والمضلة، التي تتعارض مع ما جاء به الإسلام من قيم، ومبادئ؛ مما يرجع ضرر استعمالها إلى الأديان، أو الأبدان، أو الأعراض، أو الأنساب، أو الأموال<sup>(٤)</sup>.

الفرع الثالث: احترام العادات والتقاليد والثقافة السائدة في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الثالثة بقوله: «يجب على كل من يكون في مكان عام احترام القيم، والعادات، والتقاليد، والثقافة السائدة في المملكة».

وقد سبق اللائحة النظام الأساسي للحكم، وأنظمة أخرى سعودية، نصت على مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره<sup>(٥)</sup>.

لا شك أن المحافظة على ما اعتاده الناس، وتعارفوا عليه، وتوارثوه جيلاً بعد جيل، وعلى ثقافتهم السائدة النابعة من قيمهم الإسلامية الأصيلة، ومن عروبتهم وشهامتهم وأخلاقهم النبيلة، لا شك أن الحفاظ عليها من الأهداف الأساسية للائحة المحافظة على الذوق العام؛ إذ الخروج على ذلك يعد شاذاً ومستغرباً ومستكراً في أوساط العقلاء.

كما أن النظام باحتفائه بهذه العادات والتقاليد الحسنة الموروثة بذكرها، والتأكيد على احترامها، يتوافق بذلك مع الفقه الإسلامي في إقرار ما هو حسن منها، ولا يعارض الشرع.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨/٢٣ برقم ١٤٦٣٦ و أبوداود في سننه كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إحياء الموات ٣/١٧٨ برقم ٣٠٧٢، والترمذي في سننه أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات ٣/٦٥٤ برقم ١٣٧٨ وابن حبان في صحيحه كتاب إحياء الموات باب ذكر الخبر الدال على أن الذمي إذا أحمي أرضاً ميتة لم تكن له ١١/٦١٦ برقم ٥٢٠٥، وحسنه الترمذي، وصححه الألباني انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٦/٤ برقم ١٥٥٠.

(٢) انظر: المهذب للشيرازي ٢/٢٩٤.

(٣) انظر: العرف وحجيته وأثاره الفقهية، د. أسماء موسى. بحث في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب العدد ٤١، ص ٥-٦٠.

(٤) انظر: توضيح الأحكام شرح بلوغ المرام للباسم ١/٧١.

(٥) انظر: النظام الأساسي للحكم من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت، وانظر: قواعد تنظيم

لوحات الدعاية والإعلان الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٥ بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٤١٢ هـ من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.



## المبحث الثالث

### مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي أمثلة لمخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، وهي مخالفة الزي واللباس المسيئة للذوق العام، ومخالفة الكتابة غير المرخصة على جدران المكان العام ووسائل النقل، ومخالفة الاعتداء على مرتادي المكان العام بالإيذاء أو الضرر، وفقاً للتقسيم التالي:

#### المطلب الأول: مخالفات الزي واللباس المسيئة للذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

##### الفرع الأول: مخالفة الزي واللباس المسيئة للذوق العام في الفقه الإسلامي

اهتمت كتب السنة بالزي<sup>(١)</sup> واللباس؛ إذ أفردت له الكتب والأبواب؛ وذلك لكثرة الأحاديث فيه، ومن هذه الأحاديث ما جاء في بيان مخالفات الزي واللباس في الشريعة الإسلامية، فقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى عليه ثوبين معصفرين<sup>(٢)</sup>، فقال: «إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها»<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صنفان من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»<sup>(٤)</sup>.

ومعنى «كاسيات عاريات»: تلبس ثياباً رفاقاً؛ لتظهر جمالها، فتستر بعض بدنهن، وتكشف بعضه<sup>(٥)</sup>.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى الله عليه وسلم «لئن الله الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل»<sup>(٦)</sup>.

- (١) الزي هو: الزينة والهيئة من اللباس. انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٥/٢٨٨٢.
- (٢) المعصفر هو: الثوب المصبوغ بالعصفر، والعصفر نبات، صيفي من الفصيلة المركبة أنبوبية الزهر يستعمل زهره تابلاً ويستخرج منه، صبغ أحمر يصبغ به الحرير ونحوه. انظر: المعجم الوسيط، مادة: عصفر ٢/٦٠٥.
- (٣) أخرجه مسلم في، صحيحه كتاب اللباس والزينة باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ٣/١٦٤٧ برقم ٢٠٧٧.
- (٤) أخرجه مسلم في، صحيحه كتاب اللباس والزينة باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات ٣/١٦٨٠ برقم ٢١٢٨.
- (٥) انظر: شرح النووي على، صحيح مسلم ١٤/١١٠ و ١٧/١٩١.
- (٦) أخرجه أحمد في مسنده ١٤/٦١ برقم ٨٢٠٩، والنسائي في الكبرى كتاب عشرة النساء باب لعن المترجلات من النساء ٨/٢٩٧ برقم ٩٢٠٩، وأبو داود في سننه كتاب اللباس باب في لباس النساء ٤/٦٠ برقم ٤٠٩٨، وابن حبان في، صحيحه كتاب الحظر والإباحة باب اللعن ذكر لعن المصطفى صلى الله عليه وسلم المشبهين من النساء بالرجال أو الرجال بالنساء ١٢/٦٢ برقم ٥٧٥١، والحاكم في المستدرک کتاب اللباس ٤/٢١٥ برقم ٧٤١٥ وصححه الحاكم وقال على شرط مسلم، وصححه الألباني انظر:، صحيح ضعيف سنن أبي داود ١/٢ برقم ٤٠٩٨.



ومن المخالفات في اللباس: لبس الثياب التي تخالف أعراف البلد؛ والذي يلبس مثل ذلك يكون شاذاً في مجتمعه، مشهوراً بنفسه، لافتاً الأنظار إليه، وقد جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال ﷺ: «من لبس ثوب شهرة أبسه الله يوم القيامة ثوب مذلة، ثم تلهب فيه النار»<sup>(1)</sup>.

ومن الألبسة ما يكون في أصله جائزاً في الشريعة الإسلامية، لكن لبسه في أماكن عامة قد يكون من خوارم المروءة التي تسقط بها العدالة، وهذا مثل من يرتدي الملابس الداخلية أو ثياب النوم في الأماكن العامة. وما سبق ذكره من الأحاديث وغيرها، واعتبار الشريعة الإسلامية للعرف والعادات الحسنة أيضاً، نتبين أن الشريعة الإسلامية نهبت على مخالفات كثيرة في الزي واللباس، ورتبت عليها الوعيد والإثم والكرهات تنفيراً من التزيي بها، أو لبسها.

### الفرع الثاني: مخالفات الزي واللباس المسيئة للذوق العام في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الرابعة بقوله:

«لا يجوز الظهور في مكان عام بزي أو لباس غير محتشم، أو ارتداء زي، أو لباس يحمل صوراً، أو أشكالاً، أو علامات، أو عبارات تسيء إلى الذوق العام».

يستفاد من هذه المادة التعميم لأي زي أو لباس يسيء للذوق العام، سواء في صورة يحملها أو شكل أو علامة أو عبارة.

وهذا التعميم أيضاً نستفيدة من تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام والغرامة المحددة لكل منها الصادرة من وزارة الداخلية في نص المخالفة الثامنة: «ارتداء اللباس غير اللائق في الأماكن العامة بحسب طبيعة كل مكان» وكذلك في آخر نص المخالفة العاشرة «ارتداء ملابس في الأماكن العامة تحمل عبارات، أو صوراً، أو أشكالاً تخدش الحياء أو الذوق العام».

لفظة (اللباس غير اللائق)، أو لفظة (تخدش الذوق العام) كلاهما فيها تعميم يوافق نص المادة، وهذا فيه تكيف مع تغيرات الألبسة، وتجدد الأشكال عليها، والعلامات والصور والعبارات التي قد يرمز بعضها لشيء مخالف للذوق العام في زمن قد لا يكون يرمز إليه بذات المعنى في وقت مضى، أو في مكان دون آخر كما هو ظاهر في نص المخالفة الثامنة في لفظة (بحسب طبيعة كل مكان).

وهذا التعميم في المادة الرابعة في اللائحة، وكذلك في تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام قد جاءت بعض الأمثلة عليه. فالمادة الرابعة من اللائحة ذكرت بأنه الزي أو اللباس غير المحتشم،

(1) أخرجه أحمد في مسنده ١٠/٣٦٣ برقم ٦٢٤٥، وأبو داود في سننه كتاب اللباس باب في لبس الشهرة ٤/٤٣ برقم ٤٠٢٩، وابن ماجه في سننه كتاب اللباس باب من لبس شهرة من الثياب ٢/١١٩٢ برقم ٣٦٠٧، وحسنه المنذري في الترغيب والترهيب ٣/٨٤ برقم ٢١٧٧ وحسنه الألباني انظر: صحيح وضعيف سنن ابن ماجه ٨/١٠٧.



وقد جاء التمثيل على الأزياء والألبسة غير المحتشمة في المخالفة التاسعة والعاشر من تصنيف مخالقات لائحة المحافظة على الذوق العام بأنها الألبسة التي تخدش الحياء أو ارتداء الملابس الداخلية أو ثياب النوم.

وفي المخالفة الحادية عشرة جاء التمثيل على الأزياء والألبسة التي تسيء للذوق العام بأنها التي تحمل صوراً، أو أشكالاً، أو علامات، أو عبارات فيها إثارة للعنصرية، أو الترويج لتعاطي المنوعات أو الإباحية.

ونخلص من ذلك إلى أن لائحة المحافظة على الذوق العام، وضوابط تصنيف مخالقاتها في منعها للظهور بأزياء، وألبسة غير محتشمة، أو تحمل صوراً، أو أشكالاً، أو علامات، أو عبارات تسيء إلى الذوق العام توافقت مع الشريعة الإسلامية التي جاءت بنصوص كثيرة كما سبق ذكر بعضها تمنع ذلك، وتأمم لابسها.

## المطلب الثاني: مخالفة الكتابة غير المرخصة على جدران المكان العام ووسائل النقل في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

الفرع الأول: مخالفة الكتابة غير المرخصة على جدران المكان العام ووسائل النقل في الفقه الإسلامي

الكتابات في الأماكن العامة، وعلى وسائل النقل، إذا كانت خالية مما يمنع شرعاً فهي في دائرة المباح في الشريعة الإسلامية، ولولي الأمر سياسة شرعية في تقييد هذا المباح، وضبطه بما يحقق المصلحة العامة، وتجب في ذلك طاعته، إذ أن أنظمة ولي الأمر التي لا تتعارض مع الشرع، وتحقق المصالح، وتدفع المفساد هي من قبيل السياسة الشرعية المندرجة تحت أصل وجوب طاعة ولي الأمر، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

أما إذا كانت الكتابة على جدران الأماكن العامة، ووسائل النقل فيها تشويه، أو سباب، أو كلمات بذينة، أو مما يمنع شرعاً، فهي داخلة في الضرر الذي نهى الإسلام عنه. قال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(١)</sup>.

الفرع الثاني: مخالفة الكتابة غير المرخصة على جدران المكان العام ووسائل النقل في النظام السعودي

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٥/٥٥ برقم ٢٨٦٥، وابن ماجه في سننه كتاب الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ٢/٧٨٤ برقم ٢٣٤٠، والدارقطني في سننه كتاب البيوع ٤/٥١ برقم ٣٠٧٩، والحاكم في مستدركه كتاب البيوع ٢/٦٦ برقم ٢٣٤٥ وصححه، وصححه الألباني انظر: صحيح وضعيف سنن ابن ماجه ٥/٣٤٠ برقم ٢٣٤٠.

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الخامسة بقوله: «لا تجوز الكتابة، أو الرسم، أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته، أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل، ما لم يكن مرخصاً بذلك من الجهة المعنية».

وجاء في تصنيف مخالقات لائحة المحافظة على الذوق العام في المخالفة الثانية عشرة ما نصه:

«الكتابة، أو الرسم، أو ما في حكمهما على وسائل النقل، وعلى جدران الأماكن العامة، أو أي من مكوناته، أو موجوداته دون ترخيص». وهو بهذا النص يتوافق مع نص المادة الخامسة في اللائحة.

كما جاء في تصنيف مخالقات لائحة المحافظة على الذوق العام المخالفة الرابعة عشرة: «وضع الملصقات، وتوزيع المنشورات التجارية في الأماكن العامة دون ترخيص».

وقد بينت قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان في النظام السعودي أنه لا بد لمن أراد الكتابة، أو الرسم في الأماكن العامة، أو وسائل النقل أن يكون مرخصاً، وحددت القواعد الجهات المعنية بالترخيص في ذلك، وهي:

أولاً: وزارة الشؤون البلدية والقروية ممثلة في الأمانات والبلديات والمجمعات القروية: وتختص بالآتي:

١- لوحات الدعاية، وتشمل كافة أنواع اللوحات المضاءة، والعادية، والمتغيرة ذاتياً الواقعة على الأرصفة، وأعمدة الإنارة، والميادين، وتقاطعات الشوارع داخل حدود المدن.

٢- اللوحات الإرشادية المضاءة، والعادية الخاصة بالمحلات التجارية.

٣- لوحات الدعاية الواقعة في الممتلكات الخاصة، وتشمل كافة اللوحات الواقعة في الأراضي، وعلى أسطح المنازل والعمائر.

٤- لوحات الدعاية على الحافلات داخل حدود المدن لغير مالكي الحافلة، أو صفة النقل.

ثانياً: وزارة المواصلات: وتختص بلوحات الدعاية الواقعة على الطرق التي تنفذ من قبل وزارة المواصلات خارج النطاق العمراني.

ثالثاً: الرئاسة العامة لرعاية الشباب: وتختص بالآتي:

- لوحات الدعاية الواقعة بالمدن، والملاعب الرياضية الخاضعة لإشراف الرئاسة العامة لرعاية الشباب.

- الدعاية على ملابس اللاعبين في أثناء نقل المباريات الرياضية.

رابعاً : المؤسسة العامة للموائئ: وتختص بلوحات الدعاية داخل ساحات الموائئ.

خامساً : رئاسة الطيران المدني: وتختص بلوحات الدعاية داخل المطارات.

سادساً : المؤسسة العامة للخطوط الحديدية: وتختص بلوحات الدعاية داخل منشآت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية<sup>(١)</sup>.

كما بينت قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان أن تكون الكتابة، والرسم، والصور في الإعلانات في دائرة المسموح شرعاً المنسجم مع أهل البلد عرفاً المتلائم مع الذوق السليم<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يتماشى النظام السعودي مع الشريعة الإسلامية في طلبه الترخيص؛ تحقيقاً للمصالح ودفعاً للمفاسد، كما أنه يقيد ويضبط تلك الكتابات والصور والرسوم بقيد الشرع والعرف.

### المطلب الثالث: مخالفة الاعتداء على مرتادي المكان العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

الفرع الأول: الاعتداء على مرتادي المكان العام بالإيذاء أو الضرر في الفقه الإسلامي

جاءت الشريعة الإسلامية بتحريم الأذى، وتجريمه، ومنع الضرر والمضارة، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا كَتَبْنَا لَهُمْ فَنَدِمْنَا مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]. وقال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٣)</sup>.

وقد جاءت النصوص تخص الأماكن العامة بمنع الأذى، والضرر فيها، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: قال: «ياكم والجلوس في الطرقات» فقالوا: ما لنا بد؛ إنما هي مجالسنا نتحدث فيها، قال: «فإذا أبيتم إلا المجالس فأعطوا الطريق حقها»، قالوا: وما حقها؟ قال: «غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»<sup>(٤)</sup>، وكف الأذى في الحديث يشمل الإيذاء القولي والفعلي.

(١) انظر: المادتان (الأولى والثانية) من قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

(٢) انظر: المادة (الخامسة عشرة) من قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

(٣) تقدم تخريجه، ص ٢٢.

(٤) تقدم تخريجه، ص ١٠.

وفي شأن الحدائق والأشجار الظليلة والمنتزهات وموارد الماء جاءت الشريعة الإسلامية بمراعاة الذوق العام فيها، واجتنب تلويثها، فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل»<sup>(١)</sup>.

كما أن الإسلام منع تخويف المسلم لأخيه، وترويعه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً»<sup>(٢)</sup>. ونهى صلى الله عليه وسلم عن مجرد الإشارة بالسلاح على المسلم قائلاً: «لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح؛ فإنه لا يدرى لعل الشيطان ينزع في يده، فيقع في حفرة من حفر النار» متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وشدد على خطورة هذا العمل ولو مزاحاً قائلاً: «من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه، حتى وإن كان أخاه لأبيه وأمه»<sup>(٤)</sup>.

الفرع الثاني: الاعتداء على مرتادي المكان العام بالإيذاء أو الضرر في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة السادسة بقوله:

«لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول، أو فعل فيه إيذاء لمرتاديه، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم، أو تعريضهم للخطر».

وقد جاء في تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام في المخالفة السادسة عشرة ما نصه:

«التلفظ بقول، أو الإتيان بفعل في الأماكن العامة فيه إيذاء، أو إخافة لمرتاديه، أو تعريضهم للخطر». وهي بهذا التعميم تتوافق مع نص المادة السادسة في اللائحة، ولعل ذلك لأن الأفعال المؤذية، والمخيفة والمعرضة للخطر كثيرة ومتجددة أيضاً، ويصعب ذكر أفعال محددة إذ القائمة ستطول، ويصعب فيها الحصر.

إلا أن تصنيف المخالفات ذكر عدة أمثلة لهذه المخالفات مما فيه إيذاء، أو ضرر، أو تخويف، أو تعريض للخطر، وقد جاء ذكرها في المخالفات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩)، وهذه التصرفات المخالفة كالتالي:

- (١) تقدم تخريجه، ص ١١.
- (٢) أخرجه أحمد في مسنده ٢٨/١٦٣ برقم ٢٣٠٦٤. وأبو داود في سننه كتاب الأدب باب من يأخذ الشيء على المزاح ٤/٣٠١ برقم ٥٠٠٤، وضعفه العراقي. انظر: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، ص ٩٥٢، وصححه الألباني انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود ١/٢ برقم ٥٠٠٤.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من حمل علينا السلاح فليس منا» ٩/٤٩ برقم ٧٠٧٢، ومسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم ٤/٢٠٢٠ برقم ٢٦١٧.
- (٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب النهي عن الإشارة بالسلاح إلى مسلم ٤/٢٠٢٠ برقم ٢٦١٦.

- التصرفات الخادشة للحياء التي تتضمن تصرفات ذات طبيعة جنسية.
- رفع صوت الموسيقى داخل الأحياء السكنية.
- تشغيل الموسيقى في أوقات الأذان، وإقامة الصلاة.
- عدم إزالة مخلفات الحيوانات الأليفة من قبل مالكيها.
- البصق، وإلقاء النفايات في غير الأماكن المخصصة لها.
- إشغال مقاعد ومرافق كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تجاوز الحواجز للدخول إلى الأماكن العامة.
- إشعال النار في الحدائق، والأماكن العامة في غير الأماكن المسموح بها.
- تخطي طوابير الانتظار بالأماكن العامة لغير الحالات المستثناة التي تحددها الجهة المعنية.
- استخدام الإضاءة المؤذية كالليزر وما في حكمها بما يؤدي أو يضر مرتاديها، أو يؤدي إلى إخافتهم، أو يعرضهم للخطر.
- تصوير الأشخاص بشكل مباشر دون استئذانهم، أو تصوير الحوادث الجنائية، أو المرورية، أو العرضية، دون الحصول على إذن أطرافها، وحذف وإلغاء ما التقطوه من، صور<sup>(1)</sup>.
- والنظام السعودي بما ذكره في هذه المادة، وبما ذكره من أمثلة لها، يتوافق مع الشريعة الإسلامية في تحريم الإيذاء، والإضرار، والترويع، أو تعريض الآخرين للأخطار بأي وسيلة كانت، وسواء كان ذلك بقول أو فعل.

(1) انظر: في المرفقات رقم (2)، ص 28.

## المبحث الرابع

### عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام والتظلم منها في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي عقوبات المخالفين لقواعد المحافظة على الذوق العام، وكيفية التظلم منها في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، وفقاً للتقسيم التالي:

المطلب الأول: عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي  
نتناول فيما يلي عقوبات المخالفين لقواعد المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، في فرعين متتابعين على النحو التالي:

#### الفرع الأول: عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي

مخالفات الذوق العام ليست على درجة واحدة في الجرم؛ ولذا تختلف العقوبة المستحقة لها شرعاً. فهناك مخالفات للذوق العام تستوجب العقوبة الحدية<sup>(١)</sup>، كحد الردة وهي ما يكون فيها الاعتداء على القيم الكبرى لديننا، كالاعتداء على الكتاب والسنة والعقيدة الإسلامية.

ومن مخالفات الذوق العام ما يكون فيها الاعتداء على قيمة أمن الناس واجتماعهم؛ وذلك بالإفساد في الأرض، وترويع الأمنين فهذه قد تصل عقوبتها لعقوبة حدية، وتصنف من قبيل جرائم الحرابة التي يستحق عليها فاعلها حد الحرابة.

ومن مخالفات الذوق العام ما يكون فيه اعتداء على الأماكن العامة، والبيئة بالتشويه ونحوه، فيستحق عليها مرتكبها عقوبة تعزيرية<sup>(٢)</sup>.

ومن مخالفات الذوق العام ما يكون فيها اعتداء مباشر على حقوق الناس، فقد تكون عقوبتها قصاصاً<sup>(٣)</sup>، أو تعزيراً، أو تعويضاً.

وغالب مخالفات الذوق العام تدرج عقوبتها تحت العقوبة التعزيرية، والتعزير ثابت في كتاب الله

تعالى وسنة رسوله ﷺ.

(١) الحد هو: عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لئلا تمنع من الوقوع في مثلها. انظر: الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتي، ص ٦٦٢.

(٢) التعزير هو: عقوبة غير مقدرة شرعاً، تجب حقاً لله، أو لأدمي، في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة غالباً. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٢/٢٥٤.

(٣) القصاص هو: أن يعاقب الجاني بمثل جنايته على أرواح الناس، أو عضو من أعضائهم. انظر: الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ٥/٢١٧.

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ حَفِظَتْ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّذِي خَافُونَ تَشْوَهُمْ فَعَطَوْهُمْ وَأَهْجَرُوهُمْ فِي الْمَصَاحِعِ وَأَصْرَبُوهُمْ فَإِنَّ أَطَعْنَاكُمْ فَلَا نَبْعُوهَا عَلَيْنَ سَكِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤].

وجميع هذه الثلاثة المذكورة في الآية من: الموعظة، والهجران، والضرب عقوبات تعزيرية<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله»<sup>(٢)</sup>، فدل هذا على أن العشر جلدات وما دونها يكون فيما دون الحد وهو التعزير، وقد بُوِّب عليه البخاري في، صحيحه: باب كم التعزير والأدب ٩. وقد أجمعت الأمة على مشروعية التعزير في كل معصية ليس فيها حد<sup>(٣)</sup>.

وقد دلت السنة على أن من العقوبات التعزيرية الغرامة المالية، فعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ﷺ (٤) قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق إبل عن حسابها من أعطاه مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإننا أخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء»<sup>(٥)</sup>.

فالحديث جاء بأخذ شطر مال مانع الزكاة كعقوبة مالية، وقد أمر النبي ﷺ بذلك، فدل على مشروعية التعزير بالمال.

وجانب التعزير ترك الشارع الحكيم تقديره للحاكم؛ لما يراه من المصلحة، ويدفع به المفسدة، ولاختلاف الأشخاص والظروف التي وقع فيها من يستحق التعزير.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/١٧٢.

(٢) أخرجه البخاري في، صحيحه كتاب الحدود باب كم التعزير والأدب ٨/١٧٤ برقم ٦٨٤٨ .

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥/٤٠٢.

(٤) بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري بصرى روى عن أبيه وعن زرارة بن أوفى روى عنه الثوري ومعمرو وحامد بن سلمة، وثقه يحيى بن معين وابن المديني وأبو داود والنسائي توفيه قبل الخمسين والمائة. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٤٣٠، سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٢

والده حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري روى عن: أبيه ﷺ، وروى عنه بنوه بهز وسعيد ومهران، وسعيد الجريري، قال النسائي وغيره: ليس به بأس. خرج له أصحاب السنن، وعلق له البخاري في، صحيحه. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٣/٢٩٩. جده معاوية بن حيدة القشيري وفد على النبي ﷺ، فأسلم، وصحبه، وسأله عن أشياء، وروى عنه أحاديث. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (الطبقة الرابعة من الصحابة)، ص ٦٢١

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ٣٣/٢٤١ برقم ٢٠٠٤١، والدارمي في سننه كتاب الزكاة باب ليس في عوامل الإبل، صدقة ٢/١٠٤٢ برقم ١٧١٩، وأبو داود في سننه كتاب الزكاة باب في زكاة السائمة ٢/١٠١ برقم ١٥٧٥، والنسائي في سننه كتاب الزكاة باب عقوبة مانع الزكاة ٥/١٥ برقم ٢٤٤٤، وأشار ابن الملقن لصحته. انظر: خلاصة البدر المنير لابن الملقن ١/٢٩٦، وحسنه الألباني. انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ٢/٢٦٤.



ولذا فإن من سلطة الحاكم أن يغلظ العقوبة التعزيرية، ويضاعفها في حال عود المخالف لمخالفته وتكرارها؛ لأن من حكم التعزير الكبيرة الردع، فمن كرر مخالفته، ووقع فيما قد عوقب فيه سابقاً، تبين أنه لا بد من تغليظ العقوبة التعزيرية، أو مضاعفتها عليه؛ حتى تؤدي حكمتها المقصودة<sup>(١)</sup>.

كما أن ضمان ما أفسده الإنسان باعتدائه، وإصلاح الأضرار الناجمة عنه مما جاءت به الشريعة الإسلامية وهذا باتفاق الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثاني: عقوبات المخالفين للمحافظة على الذوق العام في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في الفقرة الأولى من المادة الثامنة:

«مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة نظاماً؛ توقع غرامة مالية على كل من يخالف أيّاً من الأحكام الواردة في اللائحة بما لا يتجاوز (خمس) آلاف ريال، وفقاً لجدول تصنيف المخالفات المنصوص عليه في المادة (التاسعة) من اللائحة، ويضاعف مقدار الغرامة في حال تكرار المخالفة نفسها خلال (سنة) من تاريخ ارتكابها للمرة الأولى».

وجاء في المادة التاسعة من اللائحة: «تتولى وزارة الداخلية -بالاشتراك مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، والجهات الأخرى ذات العلاقة- تصنيف المخالفات، وتحديد الغرامات المالية المقابلة لكل منها، وفق جدول تعدده لهذا الغرض، ويصدر بقرار من وزير الداخلية».

وقد، صدر مؤخراً تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام، والغرامة المحددة لكل منها بقرار من وزير الداخلية وذلك بتاريخ ١٤٤١/١/٢٩ هـ الموافق ٢٠١٩/٩/٢٩ م، ودخلت حيز التنفيذ<sup>(٣)</sup>. كما جاء في ذكر تصنيف المخالفات والأحكام العامة فيها:

«يجب على كل مخالف تغطية تكاليف الإصلاح، وإزالة الأضرار الناجمة على أي من المخالفات». ومما سبق ذكره من مواد في اللائحة، وكذلك من تصنيف المخالفات وبيان الغرامة المستحقة لها، يتبين أن النظام السعودي ميز بين عقوبات مخالفات الذوق العام؛ لاختلاف درجة المخالفة، والعقوبة المستحقة لها عندما نصّ على عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة نظاماً، وعندما وضع حداً أعلى بما لا يتجاوز خمسة آلاف ريال، وفقاً لجدول تصنيف المخالفات.

(١) انظر: زاد المعاد ٣/٩٩، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ٧/٥٢١.

(٢) انظر: كتاب الأم للشافعي ٢/٢٠٠، الاستذكار لابن عبد البر ٧/٣٠٠.

(٣) انظر: في المرفقات رقم (٢)، ص ٢٨.



فهو بذلك يتماشى مع الشريعة الإسلامية التي تصنف مخالفات الذوق العام لدرجات، وتقدر لكل درجة العقوبة المستحقة لها.

كما أن نصّ النظام بقوله مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررّة نظاماً، نتبين فيه أن من المخالفات ما قد ترقى عقوبتها لعقوبات الحدود، وعقوبات القصاص التي يسلم بها النظام، وينفذها في الحالات المستحقة لها تطبيقاً لشرع الله.

ومما يشار إليه أيضاً أن مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة نظاماً المنصوص عليه في المادة الثامنة من اللائحة يتوافق مع الفقه الإسلامي؛ إذ أنه جعل للحاكم تغليظ العقوبة التعزيرية وتخفيفها حسب الأشخاص والظروف التي وقع فيها من يستحق التعزير.

كما أن نصّ النظام بتغطية المخالف لتكاليف الإصلاح، وإزالة الأضرار الناجمة عن أي من المخالفات، فإنه بذلك يتوافق مع الشريعة الإسلامية التي شرعت الضمان و التعويض للمتضرر أياً كان المتضرر فرداً، أو مرفقاً عاماً.

## المطلب الثاني: التظلم من قرارات عقوبات مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي

نتناول فيما يلي التظلم من قرارات عقوبات مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، في فرعين متتابعين على النحو التالي:

الفرع الأول: التظلم من قرارات عقوبات مخالفات المحافظة على الذوق العام في الفقه الإسلامي

التظلم من العقوبة أمر مشروع في الشريعة الإسلامية؛ فقد أرسل الرسول ﷺ علياً ﷺ لدفع دية القتلى الذين قتلهم خالد بن الوليد ﷺ من بني جذيمة<sup>(١)</sup> بعد أن خضع أهلها، وقال ﷺ: «اللهم إني أبرأ إليك مما، صنع خالد»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على أن الدولة مسؤولة عما يحدث من أخطاء القائمين على أمرها، وعليها رد المظالم، أو التعويض في حال لم يتيسر الرد كما في هذا الحديث، وللدولة محاسبة المخطئ على خطئه<sup>(٣)</sup>.

وقد عين عمر ﷺ محمد بن مسلمة ﷺ<sup>(٤)</sup> قاضياً يستقبل المظالم فيما بين الولاة والرعية<sup>(٥)</sup>.

وخطب عمر ﷺ فقال: «أيها الناس إني والله لم أبعث إليكم عمالي ليضربوا بأبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أبعثهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم. فمن فعل به سوى ذلك، فليرفعه إلي فوالذي نفسي بيده لأقصنه منه»<sup>(٦)</sup>.

وهذه النصوص تدل على مشروعية التظلم من أحكام الولاة والقضاة على عامة الناس، ومن هذه الأحكام المتضمنة عقوبات الوقوع في مخالفات المحافظة على الذوق العام وغيرها.

(١) جذيمة بن عامر بن عبد مائة بن كنانة، كانوا بأسفل مكة من ناحية يلملم، وقال ابن سعد: بعث النبي ﷺ إليهم خالد بن الوليد في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار داعياً إلى الإسلام لا مقاتلاً، فجعلوا لا يحسنوا أن يقولوا أسلمنا بل كانوا يقولون، صبأنا فقتلهم خالد بن الوليد. انظر: عمدة القاري شرح، صحيح البخاري ١٧/٢١٢، فيض الباري على، صحيح البخاري ٥/١٢٢.

(٢) أخرجه البخاري في، صحيحه كتاب المغازي باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ٥/١٦٠ برقم ٤٣٢٩.

(٣) انظر: التظلم في المجال السياسي الإسلامي - رسالة ماجستير لسهام دبابرة، ص ٢٠-٢١.

(٤) هو محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد الأنصاري، من نجباء الصحابة، أخى النبي ﷺ بينه وبين أبي عبدة، شهد: بدرًا، والمشاهد، وقيل: إن النبي ﷺ استخلفه مرة على المدينة. وكان ممن اعتزل الفتنة، عاش ابن مسلمة سبعاً وسبعين سنة، انظر: سير أعلام النبلاء ٢/٣٧٢-٣٦٩.

(٥) انظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٥/١٠٦، سير أعلام النبلاء ٢/٣٧٠.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده ١/٢٨٤ برقم ٢٨٦، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الجراح باب ما جاء في قتل الإمام وجرحه ٨/٨٦ برقم ١٦٠١٧، وابن أبي شيبة في مصنفه كتاب السير ما يوصي به الإمام الولاة إذا بعثهم ٦/٤٦١ برقم ٣٢٩٢١ حسن الحديث علي بن المدني انظر: مسند الفاروق ٤٢٠-٤٢٢/٢، وحسنه أحمد شاكر في تحقيقه مسند الإمام أحمد ١/٢٨٦.

الفرع الثاني: التظلم من قرارات عقوبات مخالفات المحافظة على الذوق العام في النظام السعودي

نص النظام السعودي في لائحة المحافظة على الذوق العام في المادة الثامنة الفقرة الثانية بقوله:

٢- «يجوز لمن، صدر في حقه قرار بغرامة مالية وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة، التظلم منه أمام المحكمة الإدارية المختصة».

وجاء في تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام في الأحكام العامة ما نصه:

«يجوز لمن، صدر في حقه قرار بغرامة مالية بناء على هذه اللائحة التظلم أمام دائرة قضايا الذوق العام في المحاكم الإدارية المختصة (ديوان المظالم)».

وحسب نظام المرافعات السعودي أمام ديوان المظالم فإن المحكمة الإدارية المختصة هي المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مقر المدعى عليه، أو مقر فرع الجهة المدعى عليها إن كانت الدعوى متعلقة بذلك الفرع<sup>(١)</sup>، ولذا فالنظام السعودي أتاح التظلم من قرار العقوبة الصادر على مخالفة الذوق العام؛ وذلك تماشياً مع الشريعة الإسلامية الإسلامية، وتحقيقاً للعدل.

وعين النظام الجهة المختصة بالنظر في هذا التظلم، وعلى هذا كان الخليفة عمر رضي الله عنه في تعيينه محمد بن مسلمة رضي الله عنه للنظر في مظالم ولاته كما سبق ذكره.

فالنظام السعودي بذلك يتماشى معسُن الخلفاء الراشدين، وهو عمل إداري تنظيمي، تحتمه المصلحة؛ تسهياً لوصول، صاحب المظلمة لمن ينظر في مظلمته، ويرد الحقوق لأهلها.

(١) انظر: المادة (الثانية) من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت.

## النتائج

- ١- لائحة المحافظة على الذوق العام هي من لوائح الضبط الإداري التي تهدف إلى تحقيق: السكينة، والآداب العامة بين أفراد المجتمع.
- ٢- الذوق العام في تعريف المنظم السعودي هو: مجموعة السلوكيات، والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع ومبادئه، وهويته، بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم السعودي.
- ٣- يتوافق النظام السعودي والفقه الإسلامي في مراعاة الذوق العام، والتزام آدابه في الأماكن العامة من طرقات الناس، ومجالسهم، وأسواقهم، ومنتزهاتهم ونحوها.
- ٤- اتسق النظام السعودي مع الفقه الإسلامي الذي عمم خطابه في التزام الذوق العام وآدابه لكل من يرتاد الأماكن العامة.
- ٥- توافق النظام السعودي والفقه الإسلامي في احترام القيم التي تعبر عن مبادئ المجتمع، وهويته، وسلوكياته النبيلة.
- ٦- العادات والتقاليد الحسنة الموروثة احتضى النظام السعودي بذكرها، والتأكيد على احترامها، وهو بذلك يتوافق مع الفقه الإسلامي في إقرار ما هو حسن منها، ولا يعارض الشرع.
- ٧- توافق النظام السعودي في منعه للظهور بأزياء وألبسة غير محتشمة، أو تحمل صوراً أو أشكالاً أو علامات أو عبارات تسيء إلى الذوق العام مع الشريعة الإسلامية التي جاءت بنصوص كثيرة تمنع ذلك وتؤثم لابسها.
- ٨- النظام السعودي يتماشى مع الشريعة الإسلامية في طلبه الترخيص من الجهة المعنية للكتابة، أو الرسم على الجدران، ووسائل النقل تحقيقاً للمصالح، ودفعاً للمفاسد.
- ٩- ألزمت لائحة المحافظة على الذوق العام بأخذ الترخيص من الجهة المعنية لمن أراد الكتابة، والرسم على الجدران، أو وسائل النقل، وقد بينت قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان الجهات المعنية بالترخيص في ذلك.
- ١٠- يتوافق النظام السعودي مع الشريعة الإسلامية في تحريم الإيذاء، والإضرار، والترجيع، أو تعريض الآخرين للأخطار بأي وسيلة كانت وسواء كان ذلك بقول، أو فعل.

- ١١- مخالفات الذوق العام ليست على درجة واحدة من الجرم؛ ولذا تختلف العقوبة المستحقة لها شرعاً، فمنها ما يستحق عقوبة حدية، ومنها ما هو قصاص، وغالبه في دائرة التعازير، وقد يصاحبه تعويض لا سيما في الحقوق الشخصية.
- ١٢- يتماشى النظام السعودي مع الشريعة الإسلامية في تصنيف مخالفات الذوق العام لدرجات، وتقدر لكل درجة العقوبة المستحقة لها.
- ١٣- نص النظام السعودي على مضاعفة الغرامة في حال تكرار المخالفة للذوق العام، وهذا متسق مع الشريعة الإسلامية التي جعلت للحاكم تغليظ العقوبة التعزيرية وتخفيفها حسب الأشخاص والظروف التي وقع فيها من يستحق التعزير.
- ١٤- النظام السعودي أتاح التظلم من قرار العقوبة على المخالفة للذوق العام؛ وذلك تماشياً مع الشريعة الإسلامية وتحقيقاً للعدل.
- ١٥- عين النظام السعودي الجهة المختصة بالنظر في هذا التظلم، اتباعاً لسنة الخلفاء الراشدين في ذلك، إذ عين عمر بن الخطاب رضي الله عنه محمد بن مسلمة رضي الله عنه للنظر في مظالم ولاته.
- ١٦- حسب نظام المرافعات السعودي فإن المحكمة الإدارية المختصة بالنظر في التظلم هي المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مقر المدعى عليه، أو مقر فرع الجهة المدعى عليها إن كانت الدعوى متعلقة بذلك الفرع.

## التوصيات

- ١- قياس أثر تطبيق هذه اللائحة في المجتمع السعودي في الحد من المظاهر السلبية المخالفة لللائحة الذوق العام.
- ٢- دراسة تطبيقات للحوادث والمواقف التي تم تطبيق عقوبات هذه اللائحة عليها.
- ٤- دراسة مقارنة لهذه اللائحة باللوائح المشابهة في الدول الأخرى.

## المرفقات

المرفق رقم (١): نص لائحة المحافظة على الذوق العام

### المادة الأولى

لأغراض تطبيق هذه اللائحة، يقصد بالعبارات والألفاظ الآتية المعاني الواردة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

اللائحة: لائحة المحافظة على الذوق العام.

الذوق العام: مجموعة السلوكيات والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع ومبادئه وهويته، بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم.

الأماكن العامة: المواقع المتاحة ارتيادها للعموم -مجاناً أو بمقابل- من الأسواق، والمجمعات التجارية، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمتاحف، والمسارح، ودور السينما، والملاعب، ودور العرض، والمنشآت الطبية والتعليمية، والحدائق، والمتنزهات، والأندية، والطرق، والممرات، والشواطئ، ووسائل النقل المختلفة، والمعارض، ونحو ذلك.

### المادة الثانية

تسري اللائحة على كل من يرتاد الأماكن العامة.

### المادة الثالثة

يجب على كل من يكون في مكان عام احترام القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المملكة.

### المادة الرابعة

لا يجوز الظهور في مكان عام بزي أو لباس غير محتشم أو ارتداء زي أو لباس يحمل صوراً أو أشكالاً أو علاماتٍ أو -تسبى إلى الذوق العام.

### المادة الخامسة

لا تجوز الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته، أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل؛ ما لم يكن مرخصاً بذلك من الجهة المعنية.



#### المادة السادسة

لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتابيها، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إحاقهم أو تعريضهم للخطر.

#### المادة السابعة

يحدد وزير الداخلية - بالتنسيق مع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني والجهات الأخرى ذات العلاقة - جهات الضبط الإداري المعنية بتطبيق أحكام اللائحة، والآليات المناسبة لإيقاع العقوبات، وله تحويل، صلاحية مباشرة أعمال الضبط الواردة في اللائحة أو بعض منها إلى شركات الحراسات الأمنية الخاصة المرخصة، وفقاً لضوابط يصدرها.

#### المادة الثامنة

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة نظاماً؛ توقع غرامة مالية على كل من يخالف أيّاً من الأحكام الواردة في اللائحة بما لا يتجاوز (خمس) آلاف ريال، وفقاً لجدول تصنيف المخالفات المنصوص عليه في المادة (التاسعة) من اللائحة، ويضاعف مقدار الغرامة في حال تكرار المخالفة نفسها خلال (سنة) من تاريخ ارتكابها للمرة الأولى.

يجوز لمن، صدر في حقه قرار بغرامة مالية وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة، التظلم منه أمام المحكمة الإدارية المختصة.

#### المادة التاسعة

تتولى وزارة الداخلية - بالاشتراك مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني والجهات الأخرى ذات العلاقة - تصنيف المخالفات، وتحديد الغرامات المالية المقابلة لكل منها، وفق جدول تعدده لهذا الغرض ويصدر بقرار من وزير الداخلية.

#### المادة العاشرة

تُنشر اللائحة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها بعد (ثلاثين) يوماً من تاريخ نشرها<sup>(١)</sup>.

المرفق رقم (٢): تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام والغرامة المحددة لكل منها:

(١) لائحة المحافظة على الذوق العام من الموقع الرسمي لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على التت برابط <https://www.boe.gov.sa/ar>

ملاحظات	العقوبة في حال التكرار	العقوبة لأول مرة	المخالفة
لكل الطرف	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١ التصرفات الخادشة للحياء التي تتضمن تصرفات ذات طبيعة جنسية.
	١٠٠٠	٥٠٠	٢ رفع صوت الموسيقى داخل الأحياء السكنية إذا اشتكى أحد سكان الحي من ذلك شريطة ألا يكون هناك موافقة مسبقة.
	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣ تشغيل الموسيقى في أوقات الأذان وإقامة الصلاة.
	٢٠٠	١٠٠	٤ عدم إزالة مخلفات الحيوانات الأليفة من قبل مالكيها.
	١٠٠٠	٥٠٠	٥ البصق وإلقاء النفايات في غير الأماكن المخصصة لها.
	٤٠٠	٢٠٠	٦ إشغال مقاعد ومرافق كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
	١٠٠٠	٥٠٠	٧ تجاوز الحواجز للدخول إلى الأماكن العامة.
	٢٠٠	١٠٠	٨ ارتداء اللباس غير اللائق في الأماكن العامة بحسب طبيعة كل مكان، وتكون قواعد اللباس في الأماكن العامة لزوار المملكة العربية السعودية وفق النموذج المعد لهذا الغرض.
	٢٠٠	١٠٠	٩ ارتداء الملابس الداخلية وثياب النوم.
	٢٠٠	١٠٠	١٠ ارتداء ملابس في الأماكن العامة تحمل عبارات أو صوراً أو أشكالاً تخدش الحياء أو الذوق العام.
	١٠٠٠	٥٠٠	١١ ارتداء ملابس في الأماكن العامة تحمل عبارات أو صوراً أو أشكالاً فيها إثارة للعنصرية أو النعرات أو الترويج لتعاطي المنوعات أو الإباحية.
	٢٠٠	١٠٠	١٢ الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على وسائل النقل وعلى جدران الأماكن العامة أو أي من مكوناته أو موجوداته دون ترخيص.
	٢٠٠	١٠٠	١٣ وضع عبارات أو صور على وسائل النقل فيها إثارة للعنصرية أو الترويج لتعاطي المنوعات أو الإباحية.
	٢٠٠	١٠٠	١٤ وضع الملصقات و توزيع المنشورات التجارية في الأماكن العامة دون ترخيص.



ملاحظات	العقوبة في حال التكرار	العقوبة لأول مرة	المخالفة
	٢٠٠	١٠٠	١٥ إشعال النار في الحدائق والأماكن العامة في غير الأماكن المسموح بها
	٢٠٠	١٠٠	١٦ التلطف بقول أو الإتيان بفعل في الأماكن العامة فيه إيذاء أو إخافة لمرتابيها أو تعريضهم للخطر.
	١٠٠	٥٠	١٧ تخطي طوابير الانتظار بالأماكن العامة لغير الحالات المستثناة التي تحددها الجهة المعنية.
	٢٠٠	١٠٠	١٨ استخدام الإضاءة المؤذية كالليزر وما في حكمها بما يؤدي أو يضر مرتابيها أو يؤدي إلى إخافتهم أو يعرضهم للخطر.
مع الغاء وحذف الصور	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٩ تصوير الأشخاص بشكل مباشر دون استئذانهم أو تصوير الحوادث الجنائية أو المرورية أو العرضية دون الحصول على إذن أطرافها.

### أحكام عامة:

- المخول بضبط المخالفات وإيقاع الغرامات في هذه اللائحة هم رجال الشرطة.
- لا يجوز إيقاع العقوبة على أي سلوك لم ينص عليه في جدول المخالفات.
- يجب على كل مخالف تعطفية تكاليف الإصلاح، وإزالة الأضرار الناجمة على أي من المخالفات.
- يحق لكل متضرر من المخالفة المطالبة بحقه الخاص.
- في حال تعدد مرتكبي المخالفة يتم إيقاع الغرامة المقررة على كل مخالف على حدة.
- في حال تعدد المخالفة يعاقب المخالف بالغرامة المقررة عن كل مخالفة وفق هذه اللائحة.
- يجوز لمن، صدر في حقه قرار بغرامة مالية بناء على هذه اللائحة التظلم أمام دائرة قضايا الذوق العام في المحاكم الإدارية المختصة (ديوان المظالم) <sup>(١)</sup>.

(١) تصنيف مخالفات لائحة المحافظة على الذوق العام والغرامة المحددة لكل منها في موقع التأشيرة السياحية التابع للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني على النت برابط:

<https://visa.visitsaudi.com/Home/PublicDecorum>.

## مراجع البحث

- ١- أحكام القرآن، الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي، تحقيق: محمد، صادق القمحاوي، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
- ٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، د. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، ط: ٢ بيروت، المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- ٤- أساس البلاغة، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: ١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٥- الاستذكار، ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط: ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
- ٦- الإسلام والذوق العام، فؤاد شاكر، ط. ١، بيروت، أوراق شرقية، ١٤٢١هـ.
- ٧- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٨- الأم، الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي، د. ط، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٩- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، المحقق: مجموعة من المحققين، د. ط، د. ب، دار الهداية، د. ت.
- ١٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط. ب، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة النشر ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١١- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط. ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- ١٢- التظلم في المجال السياسي الإسلامي، دبابرة، سهام حمدان محمد، فلسطين، جامعة النجاح



- الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، ٢٠١٠م.
- ١٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني، ط: ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
- ١٤- توضيح الأحكام من بلوغ المرام، البسام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن، صالح ابن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي، ط: ٥، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٥- جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط: ١، د. م، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٦- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، تحقيق: هشام سمير البخاري، د. ط، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ١٧- الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، ط. ب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
- ١٨- جمهرة اللغة، الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- ١٩- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف المحقق: حسين إسماعيل الجمل، ط: ١، بيروت - لبنان - مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٠- خلاصة البدر المنير، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ط: ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٢١- الروض المربع شرح زاد المستقنع، البهوتي، منصور بن يونس بن، صلاح الدين ابن حسن بن إدريس الحنبلي ومعه: حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعودي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، ب. ط، الرياض، دار المؤيد، ب. ت.
- ٢٢- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، ط: ١٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٣- سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ط، د. ت.

- ٢٤- سُئِنَ أَبِي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ت.
- ٢٥- سُئِنَ الترمذي للامام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي حقه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف د. ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
- ٢٦- سن التشريعات في المملكة العربية السعودية، حسني الخطيب، مقال قانوني، الموقع الرسمي لمؤسسة تحت المجهر على النت برابط  
<https://www.almjhar.com/ar-sy/ArtView/1350/65094/>.
- ٢٧- سُئِنَ الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني حقه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٨- سُئِنَ الدارمي، الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد التيمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: ١، السعودية، دار المغني، ١٤١٢ هـ.
- ٢٩- السُّنَنُ الكُبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: ٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٠- سُئِنَ النسائي = السُّنَنُ الصغرى، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: ٢، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٣١- سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط: ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ.
- ٣٢- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، الحميري، نشوان بن سعيد اليميني، المحقق: د حسين ابن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، ط: ١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التيمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: علي بن بلبان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمر، ب. ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ب. ت.
- ٣٤-، صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط: ٣، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

- ٣٥- صحيح وضعيف سُنن ابن ماجه الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، د. ط، الإسكندرية، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، د. ت.
- ٣٦- صحيح وضعيف سُنن أبي داود، الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، د. ط، الإسكندرية، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، د. ت.
- ٣٧- صحيح وضعيف سُنن الترمذي الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، د. ط، الإسكندرية، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، د. ت.
- ٣٨- صحيح مسلم، القشيري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ب. ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- ٣٩- الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، المحقق: إحسان عباس، ط. ١، بيروت، دار، صادر، ١٩٦٨ م.
- ٤٠- العرف وحجتيه وآثاره الفقهية، موسى، أسماء، بحث، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب العدد ٤١، محرم عام ١٤٢٧ هـ.
- ٤١- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، البنا الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ط: ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- ٤٢- الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي، وهبة بن مصطفى، ط: ٤، سورية - دمشق، دار الفكر، د. ت.
- ٤٣- الفقه على المذاهب الأربعة، الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، ط: ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٤٤- القيم الإسلامية في التعليم وأثرها على المجتمع، محمد أمين الحق، ط. ب، شيتا غونغ دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠١٢ م.
- ٤٥- النظام الأساسي للحكم من موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت برابط <https://www.boe.gov.sa/ar/>.
- ٤٦- نظام المرافعات أمام ديوان المظالم من موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت برابط <https://www.boe.gov.sa/ar/>.
- ٤٧- كتاب العين، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، د. ط، دار ومكتبة الهلال د. ت.

- ٤٨- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خوستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، ط: ١، الرياض، مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ.
- ٤٩- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- ٥٠- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، ط: ٢، ب: م، دار الوفاء، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ٥١- المستدرک على الصحيحين، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، د. ط، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٧هـ.
- ٥٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، المحقق: أحمد محمد شاكر، ط: ١، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٣- مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: عبد المعطي قلعي، ط: ١، المنصورة، دار الوفاء ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٤- المدخل إلى القيم الإسلامية، جابر قميحة، ط. ١، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٤هـ.
- ٥٥- المدخل للأنظمة والحقوق في المملكة العربية السعودية، فؤاد عبد المنعم أحمد، كتاب على موقعه على النت برابط، <https://www.alukah.net/web/fouad/0/29002/>، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ.
- ٥٦- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، ط. ١، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥٧- معجم مقاييس اللغة، الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، د. ط، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٨- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ط: ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥٩- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعي - حامد، صادق قنبي، ط: ٢، د: م، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.



- ٦٠- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى. أحمد الزيات. حامد عبد القادر. محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، ب. ط، القاهرة، دار الدعوة، ب. ت.
- ٦١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، العراقي، أبو الفضل، تحقيق: أشرف عبد المقصود، ب. ط، الرياض، مكتبة طبرية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٢- المنهاج شرح، صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، ط. ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.
- ٦٣- المهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق، ب. ط، بيروت، دار الفكر، ب. ت.
- ٦٤- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ).. الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل - الكويت،.. الأجزاء ٢٤ - ٢٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفاة - مصر،.. الأجزاء ٢٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
- ٦٥- لائحة قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان من موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت وغيرها برابط <https://www.boe.gov.sa/ar/>.
- ٦٦- لائحة المحافظة على الذوق العام من موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي على النت برابط <https://www.boe.gov.sa/ar/> وتصنيف مخالقاتها والغرامة المحددة لكل منها في موقع التأشيرة السياحية التابع للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني على النت برابط: <https://visa.visitsaudi.com/Home/PublicDecorum>.



**TU**

جامعة الطائف  
TAIF UNIVERSITY

